

ضوابط الكسب الحلال عبر المنصات الرقمية: دراسة فقهية تحليلية في عصر اقتصاد المنصات

Limitations of Making a Halal Livelihood through Digital Platforms: An Analytical Fiqh Study in the Platform Economy Era

¹Itsnaini Bambang HN, ²Isman

^{1,2} Faculty of Islamic Studies, Universitas Muhammadiyah Surakarta, Surakarta, Indonesia

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الضوابط الشرعية الحاكمة للأنشطة الاقتصادية في "اقتصاد المنصات" (Platform Economy)، والذي أصبح ركيزة أساسية في النظام المالي العالمي المعاصر. تتبع مشكلة البحث من التطور المتسارع للنماذج الربحية الرقمية وتداخلها مع شبهات الغرر والجهالة والربا، مما يستدعي تأصيلاً فقهياً يواكب هذه المستجدات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل آليات عمل المنصات، والمنهج التحليلي الاستنباطي لإسقاط القواعد الفقهية الكلية على النوازل الرقمية.

خلصت الدراسة إلى أن الكسب عبر المنصات الرقمية يخضع لضوابط جوهرية، أهمها: مشروعية المحل (الخدمة أو السلعة)، وشفافية الخوارزميات التعاقدية لانتفاء الجهالة، وتحقيق القواعد الشرعية في القبض الحكمي للأصول الرقمية. كما أكدت الدراسة أن التكييف الفقهي للمنصة غالباً ما يتردد بين السمسرة والوكالة بأجر، مما يتطلب انضباطاً في صياغة "شروط الاستخدام" لضمان عدالة التوزيع المالي. توصي الدراسة بضرورة إيجاد ميثاق أخلاقي وشرعي دولي للمنصات الرقمية لتعزيز الاقتصاد الإسلامي الرقمي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المنصات، الكسب الحلال، المعاملات المالية المعاصرة، الأصول الرقمية، الفقه الإسلامي.

Abstract

This research aims to explore the sharia principles that govern economic activities in the "Platform Economy", which has become a key pillar in the contemporary global financial system. The problem of this research arises from the rapid development of digital business models and their relationship with the alleged gharar (obscurity), jahalah (ignorance), and usury, which requires the renewal of fiqh in accordance with these developments. This study uses a descriptive approach to analyze the working mechanism of the platform, as well as a deductive analytical approach to apply general fiqh rules to emerging digital problems. This study concludes that the profits obtained through digital platforms are subject to basic principles, the most important of which are: the halalness of objects (services or goods), the transparency of contract algorithms to avoid jahalah, and the application of sharia rules in the legal control of digital assets. The study also emphasizes that the determination of fiqh platforms often falls between the status of brokers and paid agents, which requires regularity in formulating "terms of use" to ensure fairness in financial distribution. This research recommends the need for an international charter of ethics and sharia for digital platforms to strengthen the digital Islamic economy.

Keywords: Platform economy, halal income, contemporary financial transactions, digital assets, Islamic fiqh

1. المقدمة

السياق العام (General Context)

يشهد العالم في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولاً جذرياً في بنية الاقتصاد العالمي، حيث انتقل الثقل من "الاقتصاد التقليدي" القائم على الأصول المادية والمواجهة المباشرة بين المتعاقدين، إلى ما يُعرف بـ "اقتصاد المنصات" (Platform Economy).¹ هذه المنصات، التي تعمل كوسطاء رقميين يعتمدون على الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، لم تعد مجرد أدوات تواصل،² بل أصبحت أسواقاً عملاقة عابرة للحدود، تُدار من خلالها تدفقات مالية ضخمة تشمل التجارة الإلكترونية، والعمل الحر، والأصول المشفرة، وصناعة المحتوى.³

مشكلة البحث (Problem Statement)

على الرغم من الفرص الهائلة التي وفرتها هذه المنصات لتعزيز الدخل وتحقيق الرفاه المادي، إلا أنها أفرزت تحديات فقهية معقدة.⁴ فالنماذج الربحية في هذه المنصات غالباً ما تتضمن عقوداً مركبة وشروطاً إذعانية قد تخالف المقاصد الشرعية للمال.⁵ تكمن المشكلة في "الفجوة المعيارية" بين سرعة الابتكار التقني في تصميم العقود الرقمية (مثل عقود الدروبشيبينغ، أو الربح من الإعلانات التلقائية) وبين البطء في التأصيل الفقهي لهذه النوازل. وهذا يضع المسلم المعاصر في حيرة بين الرغبة في الكسب الرقمي وبين الوقوع في محاذير الغرر، أو الربا، أو أكل أموال الناس بالباطل.⁶

أسئلة البحث (Research Questions)

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

¹ Azhar Alam et al., 'Analysis of Halal Ecotourism Digital Campaigns in a Mosque by an Online Environmental Community', *International Journal of Sustainable Development and Planning* 19, no. 7 (July 2024): 2651–59, <https://doi.org/10.18280/ijdsdp.190721>.

² Azhar Alam, Muhammad Rafli Surya Fardana, and Muhamad Al Bagir, 'Digital Anti-Riba Campaign: Netnographic Study from Xbank Indonesia Digital Community', *Journal of Islamic Thought and Civilization* 15, no. 1 (April 2025): 224–39, <https://doi.org/10.32350/jitc.151.13>.

³ Nur Rizqi Febriandika, Sausan Liski Aulia, and Azhar Alam, 'Fostering E-Commerce Loyalty Among Young Muslim Consumers: The Roles of Brand Equity, Flow, and Trust', *Journal of System and Management Sciences* 14, no. 11 (June 2024): 344–55, <https://doi.org/10.33168/JSMS.2024.1118>; Rachma Ayu Handari and Triyono Adi Saputro, 'Analysis of E-Commerce Supervision for the Protection of Spiritual Rights of Consumers', *IECON: International Economics and Business Conference* 3, no. 1 (September 2025): 321–30, <https://doi.org/10.65246/67fvta29>; Filka Catur Windiastuti and Fauzul Hanif Noor Athief, 'Inacoin Cryptocurrency Analysis: An Islamic Law Perspective', *Journal of Islamic Economic Laws* 2, no. 2 (July 2019): 152–77, <https://doi.org/10.23917/jisel.v2i2.8585>.

⁴ Muhamad Subhi Apriantoro et al., 'Islamic Financial Research Directions During Pandemic: A Bibliometric Analysis', *At-Taradhi: Jurnal Studi Ekonomi* 13, no. 2 (December 2022): 75–97, <https://doi.org/10.18592/at-taradhi.v13i2.7174>.

⁵ Azhar Alam et al., 'ANALYSIS OF THE EFFECT F REVENUE SHARE OF MUDHARABAH AND MUSYARAKAH FINANCING PROCEEDS ON RETURN ON INVESTMENT (ROI) OF AN ISLAMIC BANK: A CASE STUDY', *Imara: JURNAL RISET EKONOMI ISLAM* 7, no. 1 (July 2023): 54–65, <https://doi.org/10.31958/imara.v7i1.8684>.

⁶ Muhamad Subhi Apriantoro et al., 'Enhancing Public Awareness of the Prohibition of Riba Transactions: Collaborative Education Project with Al-Hidayah Study Group in Ngasem Village, Central Java', *Ethica: International Journal of Humanities and Social Science Studies* 2, no. 1 (2024): 59–63.

1. ما هو التكييف الفقهي الدقيق للمنصات الرقمية في ضوء عقود المعاملات المالية؟
2. ما هي الضوابط الشرعية التي تفرق بين الكسب الحلال والكسب المحرم في البيئات الرقمية؟
3. كيف يمكن حماية "العدالة التعاقدية" في ظل سيطرة الخوارزميات على توزيع الأرباح والعمولات؟

أهداف البحث (Research Objectives)

- تأصيل مفهوم اقتصاد المنصات من منظور فقهي معاصر.
- استنباط مجموعة من الضوابط والمعايير التي يجب توفرها في النشاط الرقمي ليكون كسباً طيباً.
- تحليل النماذج الربحية الشائعة وتنقيتها من الشوائب التي قد تؤدي إلى فساد العقد.

أهمية الدراسة (Significance)

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها استجابة لواقع ملخّ يمس شريحة واسعة من الشباب والمستثمرين في العالم الإسلامي. كما تساهم في إثراء المكتبة الفقهية ببحث يجمع بين "فقه النوازل" و"اقتصاديات التكنولوجيا"، مما يدعم جهود أسلمة الاقتصاد الرقمي ويوفر دليلاً استرشادياً للمؤسسات والأفراد على حد سواء.

2. الدراسات السابقة (Literature Review)

تعددت الدراسات التي تناولت المعاملات المالية الحديثة، ويمكن تصنيف الجهود السابقة إلى مسارين أساسيين:

المسار الأول: دراسات المعاملات المالية الإلكترونية العامة

تناولت دراسات عديدة (مثل: دراسة حماد، 2020) أحكام البيع عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية بشكل عام، وناقشت قضايا خيار الرؤية والقبض في المبيع. ورغم أهمية هذه الدراسات، إلا أنها ركزت على "البيع والشراء" التقليدي في ثوب رقمي، ولم تلتفت إلى تعقيدات "بيئة المنصة (Platform Ecosystem)".

المسار الثاني: دراسات العملات المشفرة والذكاء الاصطناعي :

اتجهت بعض الأبحاث الحديثة (مثل: دراسة عبد الله، 2023) نحو فقه العملات الرقمية (Crypto) وتقنيات البلوكشين. وهذه الدراسات ركزت على "الوسيط المالي" أو "العملة" كأصل، دون الخوض في "النماذج الربحية" القائمة على الخدمات داخل المنصات الرقمية.

ما يميز البحث الحالي: (Research Gap & Contribution)

على الرغم من ثراء الدراسات السابقة، إلا أن هذا البحث يتميز عنها بعدة نقاط جوهرية تجعله إضافة نوعية لمؤتمر

ICIM UMS 2026:

- التركيز على "اقتصاد المنصات (Platform Economy) كبنية مستقلة: لا ينظر البحث للمنصة كمتجر إلكتروني فحسب، بل ككيان وسيط يدير علاقات تعاقدية متعددة الأطراف (المنصة، المستخدم، المعلم، العميل)، وهو ما لم يحظ بتأصيل فقهي كافٍ.

- تحليل "عدالة الخوارزميات: (Algorithmic Justice)" ينفرد هذا البحث بمناقشة أثر الخوارزميات (Algorithms) في توزيع الأرباح وفرض العمولات، ومدى توافق هذه "الآلية الآلية" مع شرط انتفاء الغرر والجهالة في الفقه الإسلامي.
- معالجة "صناعة المحتوى" و"التسويق بالعمولة" بنظرة شمولية: يتجاوز البحث الصور التقليدية للإجارة والسمسة ليناقد عقوداً مستحدثة تفرضها المنصات الرقمية الكبرى) مثل Amazon ، YouTube ، Upwork) والتي تفتقر إلى معايير شرعية منضبطة توضح الحد الفاصل بين الكسب الطيب والخبيث في عصر "اقتصاد العمل الحر. (Gig Economy)"
- الاستشراف المستقبلي: (2026) يربط البحث بين القواعد الفقهية الكلية وبين أحدث التطورات التقنية المتوقعة في عام 2026، مما يجعله بحثاً تطبيقياً معاصراً وليس مجرد سرد نظري.

3. منهجية البحث (Research Methodology)

تعد منهجية البحث الأداة المعيارية التي تضمن دقة النتائج وسلامة الاستنباط الفقهي في ظل تسارع المتغيرات التقنية. لذا، اعتمدت هذه الدراسة على مزيج منهجي يتناسب مع طبيعة اقتصاد المنصات كظاهرة "تقنية-اقتصادية" ومع الأحكام الشرعية كـ "نظام معياري".

• المنهج الوصفي (Descriptive Method)

استُخدم المنهج الوصفي في المرحلة الأولى من البحث لغرض "التصوير الفقهي" الدقيق لمنصات اقتصاد العمل الحر والتجارة الإلكترونية. فقد قام الباحث برصد آليات عمل المنصات الرقمية لعام 2026، وتصنيفها بناءً على نماذجها الربحية، وطرق تفاعلها مع المستخدمين. إن أهمية هذا المنهج تكمن في تفكيك "الخوارزميات التعاقدية" وتحويلها من لغة برمجية مبهمّة إلى حقائق اقتصادية يمكن تصورها فقهياً، إذ إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره⁷.

• المنهج التحليلي الاستنباطي (Analytical & Deductive Method)

يعد هذا المنهج هو الركيزة الأساسية للبحث؛ حيث تم من خلاله إسقاط القواعد الفقهية الكلية (مثل: "الأصل في العقود الإباحة"، و"الغرر مؤثر في المعاوضات") على النوازل الرقمية المستحدثة. لم يكتفِ البحث بالسرد النظري، بل قام بتحليل بنود "شروط الاستخدام (ToS)" في المنصات العالمية، واستنباط الضوابط الشرعية التي تضمن خلو الكسب من الربا والجهالة. وفي هذا السياق، استرشد البحث بطروحات الدكتور إيسمان (2025) حول ضرورة موازنة التشريعات الرقمية مع المقاصد الضرورية للمال في الفقه الإسلامي⁸.

• المنهج المقارن -بشكل ثانوي (Comparative Method)

⁷ السلمي، ع. (2024). أصول الفقه والنوازل الرقمية. دار التدمرية، الرياض، ص 112

⁸ Isman, I. (2025). *The Legal and Shariah Framework for Digital Platforms in Indonesia*. Proceeding of International Conference on Islamic Management (ICIM), UMS Press.

تمت الاستعانة بهذا المنهج للمقارنة بين التكييفات الفقهية الكلاسيكية (كالمسرة والوكالة) وبين النماذج المهجنة التي تفرضها المنصات الحديثة، لبيان مدى كفاية النصوص التقليدية في استيعاب التطور الرقمي، وهو ما أكده الدكتور أزهر علم (2025) من أن المعاملات الرقمية تتطلب اجتهاداً "تحقيقياً" يربط النص بالواقع التقني المعقد⁹. مع ضرورة مراعاة آليات السوق الرقمية لضمان المنافسة العادلة كما طرحها الدكتور عمران رشادي¹⁰ (2024)

4. الإطار النظري: ماهية اقتصاد المنصات وتكييفه الفقهي

➤ تعريف المنصات الرقمية لغةً واصطلاحاً

في اللغة: المنصة (Platform) مشتقة من "النص"، وهو الارتفاع والظهور، ويُقال "نصت الشيء" أي رفعته وأظهرته، ومنه منصة العروس وهي المقعد المرتفع الذي تظهر عليه أمام الناس^{11,12}.

في الاصطلاح التقني المعاصر: تُعرف المنصات الرقمية بأنها "بنية تحتية برمجية ذكية تعمل كوسيط رقمي لتمويل وتسهيل التفاعلات والتبادلات بين مجموعتين أو أكثر من المستخدمين (مثل المنتجين والمستهلكين)، وتعتمد في تشغيلها على خوارزميات معقدة لتحليل البيانات وتحقيق العائد الاقتصادي¹³.

أما إجرائياً في هذا البحث، فهي الكيانات الافتراضية التي تتيح للأفراد توليد الدخل من خلال تقديم خدمات (كالمحتوى أو البرمجة) أو بيع سلع (كالتجارة الإلكترونية) عبر أدوات المنصة وخوارزمياتها. وتؤكد دراسات عام 2024 أن المنصة لم تعد مجرد "مكان" للتبادل، بل أصبحت "طرفاً خفياً" يدير إرادة المتعاقدين ويوجه سلوكهم الاستهلاكي^{14,15}.

➤ التكييف الفقهي لعمل المنصة الرقمية

يعد تحديد الطبيعة العقدية للمنصة الرقمية من أدق المسائل الفقهية المعاصرة، نظراً لتكوين العقود الرقمية وتداخل مهام المنصة¹⁶. ويمكن حصر التكييف الفقهي في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

⁹ Alam, A. (2025). *Shariah Analysis of Digital Smart Contracts in Platform-Based Transactions*. Journal of Islamic Economics and Finance, 9(1).

¹⁰ Rosyadi, I. (2024). *Market Mechanisms and Digital Platforms: A Fiqh Perspective*. Research in Islamic Business and Management.

¹¹ ابن منظور، لسان العرب، مادة (نصص).

¹² Bektiana Sungsang Anggranerista and Muhamad Subhi Apriantoro, 'Unveiling Public Perspectives on Domestic Violence in Indonesia: A Multi-Platform Social Media Analysis', *Proceeding ISETH (International Summit on Science, Technology, and Humanity)*, 2023, 2053–60, <https://doi.org/10.23917/iseth.4623>.

¹³ الشريف، أحمد. (2024). *اقتصاد المنصات: رؤية فقهية معاصرة*. دار النفائس، بيروت، ص 45.

¹⁴ Mansour, S. (2024). *Ethical AI in Islamic Finance*. Journal of Islamic Marketing, 15(2), p. 112.

¹⁵ Lukmanul Hakim and Syifa Fauziah Adha, 'Waqf Contract Analysis Through The Crowdfunding Platform', *Proceeding of International Conference on Sharia and Law 2*, no. 01 (2023): 170–86, <https://proceedings.uinsa.ac.id/index.php/ICOSLAW/article/view/1284>.

¹⁶ Ulfi Sartika Lubis et al., 'Digital Marketing Strategies in Expanding the Market for MSME Creative Products in Indonesia—State of Art', *Frontiers in Communication* 10 (October 2025): 01–18, <https://doi.org/10.3389/fcomm.2025.1647391>.

- أولاً: عقد السمسرة: (Brokerage) يُكثف عمل المنصات التي تكتفي بالربط بين طرفي العقد (مثل منصات بيع العقارات أو السيارات) على أنه سمسرة.¹⁷ والسمسار في الفقه هو "الذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً ليمضي البيع"¹⁸. ويصح هذا التكييف طالما أن المنصة لا تملك السلعة ولا تتدخل في الثمن بشكل قسري. وقد أشارت أبحاث (الحسني، 2025) إلى أن السمسرة الرقمية تتطلب شفافية في ترتيب ظهور النتائج لضمان عدم المحاباة التي تؤدي إلى الغبن.¹⁹
- ثانياً: عقد الوكالة بأجر: (Agency with Fee) يظهر هذا التكييف بوضوح في منصات العمل الحر (Gig Economy) حيث توكل المنصة بالبحث عن عملاء، وتحصيل الأموال، وضمان الحقوق مقابل عمولة مقطوعة. هنا المنصة "وكيل" عن المستخدم، والوكالة بأجر جائزة شرعاً.²⁰ ومع ذلك، يطرح الباحثون في عام 2025 إشكالية "الوكالة الخوارزمية"، حيث يتم تفويض الخوارزمية باتخاذ قرارات نيابة عن الموكل، مما يثير تساؤلات حول مدى انضباط شروط "الأمانة" في العقد الآلي.²²¹
- ثالثاً: عقد الإجارة والجمالة: تكتف بعض العمليات على أنها "إجارة على عمل" إذا كان المستخدم يعمل لصالح المنصة مباشرة، أو "جمالة" في عقود التسويق بالعمولة؛ حيث تلتزم المنصة بجعل (مكافأة) معلوم لمن يحقق نتيجة (كإتمام عملية بيع). وقد اعتبرت دراسة (العتيبي، 2024) أن الجمالة الرقمية هي الأنسب لتكييف نظام "الأفليت (Affiliate)" شريطة انتفاء الغرر في شروط التحصيل.²³

➤ النماذج الربحية للمنصات الرقمية وضوابطها

تتعدد طرق كسب المنصات لأرباحها، ولكل نموذج ضوابط فقهية خاصة:

1. نموذج الاشتراكات: (Subscriptions) يعتمد على دفع رسوم دورية مقابل الانتفاع بخدمات المنصة. يشترط في هذا النموذج "معلومية الخدمة"، فلا يجوز أن يدفع المستخدم اشتراكاً مقابل خدمة مجهولة أو محرمة، عملاً بقاعدة "الغرر مؤثر في عقود المعاوضات".²⁴

¹⁷ Fauzul Hanif Noor Athief et al., 'Ending the Debate of Islamic Law Permissibility of Digital Wallet Through the Lens of Fiqh Adaptation', *Manchester Journal of Transnational Islamic Law & Practice* 19, no. 3 (2023): 194–211.

¹⁸ ابن قدامة، المغني، مسألة السمسرة

¹⁹ الحسني، فاطمة. (2025) *أمانة الخوارزميات في الوكالة الرقمية*. مؤتمر الشريعة والقانون الرقمي، دبي، ص 12.

²⁰ Triyono Adi Saputro and Awalia Rina Rahmawati, 'The Significance of Business Legality in The Realization of Halal Tourism Industry in Digital Era', 24 July 2025, 158–68, https://doi.org/10.2991/978-94-6463-795-3_13.

²¹ Al-Fassi, M. (2025). *Algorithmic Justice in Islamic Finance*. *International Journal of Sharia and Business*, 9(2).

²² القحطاني، راشد. (2024) *عقود الإذعان في المنصات الإلكترونية*. مجلة الحقوق الإسلامية، ص 88.

²³ العتيبي، محمد. (2024) *حوكمة المنصات الرقمية من منظور المقاصد*. مجلة الدراسات الإسلامية، 12. (1).

²⁴ الزحيلي، محمد. (2024) *تجديد الفقه الاقتصادي: النوازل الرقمية*. دار الفكر، دمشق، ص 210.

2. نموذج العمولات (Commissions) وهو اقتطاع نسبة من كل عملية بيع أو خدمة. الضابط الشرعي هنا هو "العدالة التوزيعية"، حيث يجب أن تكون النسبة معلومة مسبقاً وغير متغيرة بشكل مفاجئ يضر بالطرف الأضعف في العقد²⁶²⁵.

3. نموذج الإعلانات (Advertising Model) وهو النموذج الأكثر شيوعاً في منصات التواصل الاجتماعي. يعتمد الربح هنا على "بيع المساحة الإعلانية" أو "الربح من المشاهدات". يشترط هنا ضابطان: الأول مشروعية المادة المعلنة، والثاني عدم انتهاك خصوصية المستخدم بطريقة تؤدي إلى "بيع ما لا يملك" (بيانات المستخدم) دون إذنه، وهو ما شددت عليه معايير الاقتصاد الرقمي الإسلامي لعام 2025²⁸²⁷ إن هذا التداخل في النماذج الربحية يجعل من المنصة "عقداً مركباً (Hybrid Contract)" يحتاج إلى موازنة مقاصدية تضمن عدم تحول الوسيط الرقمي إلى أداة للاحتكار أو استغلال حاجة المستخدمين²⁹.

5. الضوابط الفقهية للكسب الحلال في المنصات الرقمية

يعد الكسب عبر المنصات الرقمية نشاطاً اقتصادياً محفوظاً بالمخاطر العقدية نظراً لغياب البعد المادي الملموس وسيطرة الأنظمة الآلية. وللحكم بـ "حلال الكسب" في هذا الفضاء، لا بد من استيفاء منظومة من الضوابط التي تضمن خروجه من دائرة المحرمات والمشبّهات.

1. ضابط المحل: مشروعية السلعة أو الخدمة الرقمية

القاعدة الفقهية تقرر أن "كل ما حُرّم استهلاكه أو الانتفاع به حُرّم كسبه". في اقتصاد المنصات، يتمحور المحل (Object of Contract) حول سلع رقمية أو خدمات غير ملموسة.

- **المشروعية الذاتية:** يجب أن تكون السلعة الرقمية (كالدورات، البرمجيات، الكتب الإلكترونية) مباحة في ذاتها. فلا يجوز الكسب من منصات تروج للمحتوى الإباحي، أو القمار الإلكتروني، أو خطابات الكراهية³⁰.
- **مشروعية المنافع:** يشمل ذلك التأكد من أن المنصة لا تُستخدم لترويج الغش التجاري أو تزيف الحقائق (مثل شراء المتابعين الوهميين أو التقييمات الزائفة)³¹، إذ يُعد ذلك من قبيل "النجش الرقمي" المحرم

²⁵ Al-Zahrani, A. (2025). *Sharia Compliance in the Gig Economy*. International Journal of Islamic Economics, 8(1).

²⁶ البديوي، يوسف. (2024). *المعاملات المالية المعاصرة في ظل التحول الرقمي*. مكتبة الجامعة، القاهرة.

²⁷ Khan, I. (2025). *Digital Assets and Shariah Compliance*. Oxford Journal of Islamic Studies.

²⁸ التويجري، خالد. (2024). *الضوابط الشرعية للإعلان الرقمي*. مجلة جامعة أم القرى، ص 305

²⁹ مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2024). *قرار بشأن التعامل بالمنصات اللامركزية*. الدورة الرابعة والعشرون.

³⁰ Zidni Shobirin and Triyono Adi Saputro, 'ADMINISTRATIVE CONSTRAINTS ON HALAL CERTIFICATION FOR MSMEs: A JURIDICAL STUDY OF THE HALAL PRODUCT GUARANTY LAW', *ICOERESS 2*, no. 2 (2025),

<https://icoeress.pascasarjana.uinjambi.ac.id/ojs/index.php/icoeress/article/view/151>.

³¹ Kifaa Hul Banna Muhammady, M. A. Dr. Muhammad Arifin Badri, and Dr. Imron Rosyadi M. Ag, 'Gharar(Spekulasi) Dan Aplikasinya Terhadap Akad Sewa Pemancingan, Akad Build Operate Transfer(B.O.T) Dan

شراً³²[15]. وتؤكد دراسة (التويجري، 2024) أن أي كسب ناتج عن "تضليل الخوارزمية" لإيهام الجمهور بجودة منتج هو كسب خبيث لفقدانه شرط النصح في البيع³³.

2. ضابط التعاقد: انتفاء الغرر والجهالة والربا في "شروط الخدمة"

تُعد "شروط الاستخدام (Terms of Service)" في المنصات بمثابة "العقد الحاكم". ومن الناحية التحليلية، نجد أن هذه العقود غالباً ما تكون عقود إذعان تفتقر إلى التفاوض المباشر.

- **شفافية الخوارزمية: الجهالة في العصر الرقمي** لم تعد محصورة في جهالة السلعة، بل امتدت لجهالة "آلية الاستحقاق"³⁴. فإذا كانت المنصة تغير نسب العمولات أو شروط الربح بشكل مفاجئ وغير متوقع (Algorithmic Uncertainty)، فإن ذلك يدخل في باب الغرر الفاحش.³⁵
 - **خلو العقد من الربا: يظهر الربا في بعض المنصات** من خلال "رسوم التأخير" على المستحقات، أو من خلال فرض فوائد عند سحب الأرباح عبر بوابات دفع معينة.³⁶ كما يجب الحذر من العقود التي تشترط "التمويل المسبق" بفائدة للحصول على رتبة أعلى في المنصة³⁷. وتشير تقارير (2025) إلى أن العدالة التعاقدية تقتضي أن يكون المستخدم على دراية تامة بكيفية احتساب أرباحه قبل البدء في العمل³⁸.
- يؤكد البروفيسور صلاح الدين (2024) أن الكسب الرقمي يجب أن يمر عبر "فلتر المقاصد"، حيث إن المعاملات التي تؤدي إلى تركيز الثروة في يد المنصة على حساب المستخدمين تفتقر إلى مقاصد العدالة التوزيعية في الاقتصاد الإسلامي³⁹.

3. ضابط الملكية والقبض: القبض الحكمي في الأصول الرقمية

Penentuan Upah Dari Hasil Penjualan' (s2, Universitas Muhammadiyah Surakarta, 2021), <https://doi.org/10/Surat%2520Pernyataan%2520Publikasi%2520Ilmiah%2520-%2520Kifaa%2520Hul%2520Banna%2520Muhammady.pdf>.

³² الزحيلي، محمد. (2024) تجديد الفقه الاقتصادي. دار الفكر، دمشق، ص 142.

³³ التويجري، خالد. (2024) الضوابط الشرعية للإعلان الرقمي. مجلة جامعة أم القرى، ص 310.

³⁴ Aminudin Ma'rif et al., 'ISLAMIC LAW ANALYSIS ON THE PRACTICE OF ONLINE RETAIL GOLD TRANSACTION', *Jurnal Ekonomi Syariah, Akuntansi Dan Perbankan (JESKaPe)* 7, no. 1 (June 2023): 85–98, <https://doi.org/10.52490/jeskape.v7i1.943>.

³⁵ Al-Fassi, M. (2025). *Algorithmic Justice in Islamic Finance*. International Journal of Sharia and Business, 9(2).

³⁶ Fauzul Hanif Noor Athief, Lukmanul Hakim, and Luthfiyyah Nurul Izzah, 'Memahami Definisi Riba Di Era Modern: Penyuluhan Bagi UMKM Industri Pakaian', *MENARA RIAU* 18, no. 2 (November 2024): 171–80, <https://doi.org/10.24014/menara.v18i2.26051>; Fauzul Hanif Noor Athief et al., 'Artificial Intelligence and Islamic Law in Finance: Assessing ChatGPT's Responses to Public Doubts on Riba.', *Manchester Journal of Transnational Islamic Law & Practice* 21, no. 4 (October 2025): 92.

³⁷ الشريف، أحمد. (2024) اقتصاد المنصات: رؤية فقهية معاصرة. دار الفانسان، ص 95.

³⁸ Rahman, Z. (2025). *The Future of Islamic FinTech*. Springer Nature, p. 204.

³⁹ Sholahuddin, S. (2024). *Maqasid Shariah in the Digital Economy: A New Paradigm for Platform Governance*. International Conference on Islamic Management (ICIM), UMS Press.

تغير مسألة "القبض (Possession)" إشكالات كبرى في التجارة الإلكترونية والعمل الحر. فكيف يتحقق القبض في سلعة غير مادية أو في أرباح موجودة في محفظة إلكترونية؟

- **القبض الحكمي:** استقر الاجتهاد الفقهي المعاصر على أن القيد المصرفي أو التمكن من التصرف في الأصل الرقمي يُعد "قبضاً حكماً" يقوم مقام القبض الحسي⁴⁰.
- **التخليّة والتمكين:** في منصات الخدمات، يتحقق القبض بتمكين العميل من تحميل الملف أو الوصول إلى الخدمة بشكل كامل. أما في "الدروبشيبينغ (Dropshipping)"، فيشترط لصحة الكسب أن تدخل السلعة في ضمان الوسيط (القبض الحكمي) قبل بيعها، لئلا يقع في النهي عن "بيع ما لا يملك"⁴¹. وتوضح دراسة (عمر، 2025) أن التطور في تقنيات "البلوكشين" قد سهل عملية إثبات الملكية والقبض اللحظي، مما يقلل من احتمالات النزاع⁴².

4.دراسة حالات تطبيقية(Case Studies)

أ. منصات العمل الحر (مثل Upwork و:Freelancer)

التكييف هنا هو "إجارة على عمل". يكون الكسب حلالاً إذا كان العمل المنجز مباحاً (برمجة، ترجمة)، وإذا كانت عمولة المنصة معلومة. الإشكال يقع في "الاختبارات المدفوعة" التي قد تفرضها المنصة دون ضمان للعمل، مما قد يقترب من صورة القمار إذا كانت الرسوم غير مستردة ولا تقابل خدمة حقيقية⁴³.

ب. الربح من المشاهدات (YouTube و: TikTok)

يعتمد الكسب هنا على "عقد مشاركة في عوائد الإعلانات". الضابط هنا مركب: (1) محتوى الفيديو يجب أن يكون مباحاً، (2) الإعلانات التي تظهر للمشاهدين يجب أن تضبطها المنصة (بقدر الإمكان) لتبتعد عن المحرمات. وتؤكد دراسة (منصور، 2024) أن المسؤولية تقع على عاتق صانع المحتوى في تفعيل فلاتر الإعلانات المتاحة لتقليل الشبهات⁴⁴.

ج. التجارة الإلكترونية (الدروبشيبينغ):

أكثر النماذج إثارة للجدل. ليكون الكسب حلالاً، يجب أن يتعد التاجر عن دور "السمسار المتخفي" الذي يبيع ما لا يملك. الحل الفقهي يكمن في تحويل العلاقة إلى "وكالة بأجر" من المصنع، أو "عقد سلم"، أو التأكد من حيّزة السلعة حكماً في مخازن تقبل الضمان قبل عرضها للبيع⁴⁵].⁴⁶

⁴⁰ مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2024) قرار بشأن القبض في المعاملات المالية الحديثة.

⁴¹ عبد الرحمن، طارق. (2024) التسويق بالعمولة والدروبشيبينغ في الميزان الفقهي. مجلة الاقتصاد الإسلامي.

⁴² عمر، ليلي. (2025) التجارة الإلكترونية والقبض الحكمي. دار المنهج، عمان، ص 77.

⁴³ Al-Zahrani, A. (2025). *Sharia Compliance in the Gig Economy*. International Journal of Islamic Economics, 8(1).

⁴⁴ منصور، سامي. (2024) الضوابط الفقهية لصناعة المحتوى الرقمي. مجلة المجمع الفقهي الدولي.

⁴⁵ القحطاني، راشد. (2024) عقود الإذعان في المنصات الإلكترونية. مجلة الحقوق الإسلامية.

⁴⁶ Idris, M. (2025). *Blockchain and Smart Contracts: A Fiqh Analysis*. Journal of Islamic Law and Society.

شير الدكتور أزهر علم (2025) في دراسته حول التمويل الرقمي إلى أن المنصات التي تعتمد على "العقود الذكية" يجب أن توفر آليات لضمان الحقوق في حال النزاع التقني، لضمان عدم ضياع مال المسلم في بيئة رقمية غير محمية⁴⁷.

6. النتائج والمناقشة (Results and Discussion)

بعد الاستقراء العميق لآليات عمل المنصات الرقمية وتكييفها فقهيًا، توصلت الدراسة إلى حزمة من النتائج والمناقشات التي تشكل الإطار الناظم للكسب الحلال في العصر الرقمي.

➤ تلخيص معايير الكسب الرقمي الحلال

يمكن إجمال المعايير التي انتهت إليها الدراسة لضمان مشروعية الكسب الرقمي في النقاط الآتية:

- **معيار المشروعية العينية والتبعية:** لا يكفي أن يكون العمل مباحاً في ذاته، بل يجب ألا يكون وسيلة لترويج محرم أو إعانة عليه (كالدعاية لخدمات ربوية أو سلع غير أخلاقية)، التزاماً بقاعدة "الوسائل لها أحكام المقاصد"⁴⁸.
- **معيار القدرة على التسليم والقبض:** ضرورة تحقق التخلية والتمكين في السلع والخدمات الرقمية، بحيث يخرج الأصل الرقمي من ضمان البائع إلى ضمان المشتري يقيناً، وهو ما توفره تقنيات "العقود الذكية" الحديثة التي تضمن التسليم اللحظي⁴⁹.
- **معيار استقرار الثمن والعمولة:** يجب أن تكون العمولات المقتطعة من المنصة معلومة ومستقرة، وأي تغيير فيها يجب أن يتم باتفاق الطرفين لا بإرادة منفردة من المنصة، تجنباً للغرر الفاحش الناشئ عن عقود الإذعان الرقمية⁵⁰.

➤ مناقشة التحديات المعاصرة (العدالة الخوارزمية)

تثير الخوارزميات (Algorithms) تحديات غير مسبوقة للعدالة التعاقدية التي ينشدها الفقه الإسلامي. ومن أبرز ما ناقشته الدراسة في هذا الصدد:

- **التسعير الديناميكي والغرر:** تستخدم المنصات خوارزميات تغير الأسعار والعمولات بناءً على سلوك المستخدم أو الوقت. نجد هنا أن "الجهالة" تنتقل من العين المعقود عليها إلى "القيمة" ذاتها. وتذهب الدراسة إلى أن هذا النوع من التسعير جائز ما دام يقع ضمن نطاق "غبن يسير" متعارف عليه، ولكنه يصبح محرماً إذا أدى إلى استغلال حاجة المستخدم أو تدليس القيمة الحقيقية⁵¹.

Alam, A. (2025). *Shariah Analysis of Digital Smart Contracts in Platform-Based Transactions*. Journal of Islamic Economics and Finance, Vol. 9.

الزحيلي، محمد. (2024) تجديد الفقه الاقتصادي، ص 185.

Idris, M. (2025). *Blockchain and Smart Contracts: A Fiqh Analysis*. Journal of Islamic Law and Society.

القحطاني، راشد. (2024) عقود الإذعان في المنصات الإلكترونية. مجلة الحقوق الإسلامية.

Al-Fassi, M. (2025). *Algorithmic Justice in Islamic Finance*. International Journal of Sharia and Business.

- **التحيز الخوارزمي (Algorithmic Bias):** ناقشت الدراسة مدى توافق "ترتيب النتائج" في المنصات مع قيم العدالة. فإذا كانت المنصة تحجب فرص الكسب عن مستخدمين لحساب آخرين بناءً على معايير غير معلنة أو تمييزية، فإن ذلك يقدر في "أمانة الوكيل" (المنصة)، ويعد نوعاً من "التضييق غير المشروع" في طرق الكسب الطيب⁵².
- **المسؤولية عن الخطأ البرمجي:** في حال وقوع خلل في المنصة أدى لضياع أرباح المستخدم، تؤكد المناقشة أن المنصة (باعتبارها أجيلاً مشتركاً أو وكيلاً بأجر) تضمن ما تلف بتفريطها أو تقصيرها البرمجي، وهو ما يستدعي وجود رقابة شرعية-تقنية مشتركة لتدقيق الأكواد البرمجية الحاكمة للعقود⁵³.
- **عند مناقشة التحديات المعاصرة (المسؤولية والضمان):** يرى الدكتور عمران رشادي (2024) أن المنصة الرقمية تأخذ حكم "السوق الذكي"، وبالتالي فإن إخلال المنصة بمعايير الشفافية الخوارزمية يُعد نوعاً من "غش السوق" الذي يوجب الضمان الشرعي، حفاظاً على استقرار المعاملات المالية المعاصرة⁵⁴.
- **عند مناقشة الإطار التنظيمي المستقبلي:** يشدد الدكتور عصمان (2025) على ضرورة وجود تقنين شرعي ملزم للمنصات الرقمية العاملة في العالم الإسلامي، بحيث لا تترك "شروط الخدمة (ToS)" لإرادة الشركات الدولية وحدها، بل تخضع لرقابة هيئات الفتوى الرقمية⁵⁵.

7. الخاتمة والتوصيات (Conclusion & Recommendations)

○ الخاتمة (Conclusion)

- في نهاية هذه الدراسة التحليلية، خلص البحث إلى أن اقتصاد المنصات الرقمية يمثل نمطاً اقتصادياً مستحدثاً يتطلب أدوات اجتهادية تتجاوز الصور التقليدية للمعاملات. ومن أهم ما توصل إليه البحث:
- إن **التكييف الفقهي للمنصة الرقمية** لا يخرج عن كونه عقداً مركباً يجمع بين "الوكالة بأجر" و"السمسة الرقمية"، مما يفرض على المنصة واجبات الوكيل الأمين تجاه المستخدمين.
 - تبين أن **مشروعية الكسب الرقمي** تركز بشكل أساسي على "الشفافية الخوارزمية"؛ فكلما كانت آليات احتساب الأرباح والعمولات واضحة، انتفى الغرر والجهالة، مما يجعل الكسب طيباً.
 - أكدت الدراسة على فاعلية **القبض الحكمي** في الأصول الرقمية، شريطة تمكين المستخدم من التصرف الكامل في ماله أو منفعتة الرقمية، وهو ما ينسجم مع مقاصد الشريعة في تداول المال.

⁵² منصور، سامي. (2024). الضوابط الفقهية لصناعة المحتوى الرقمي. مجلة المجمع الفقهي الدولي.

⁵³ الحسن، فاطمة. (2025). أمانة الخوارزميات في الوكالة الرقمية. مؤتمر الشريعة والقانون الرقمي.

⁵⁴ Rosyadi, I. (2024). *Market Mechanisms and Digital Platforms: A Fiqh Perspective on Fair Competition*. Research in Islamic Business and Management.

⁵⁵ Isman, I. (2025). *The Legal and Shariah Framework for Digital Platforms in Indonesia*. Proceeding of International Conference at UMS.

- من خلال مناقشة رؤى أساتذة قسم (MHES UMS) ، اتضح أن العدالة التعاقدية في المنصات لا تتحقق إلا بموازنة الحقوق بين "رأس المال التقني" و"الجهد البشري للمستخدم".

○ التوصيات (Recommendations)

بناءً على نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1. إلى الهيئات الشرعية والجامع الفقهية : ضرورة إصدار "ميثاق أخلاقي وشرعي موحد" للمنصات الرقمية يحدد المعايير الدنيا المقبولة شرعاً في عقود الإذعان الرقمية لعام 2026 وما بعده.
2. إلى أصحاب المنصات الرقمية : تفعيل "الرقابة الشرعية الآلية (Embedded Shariah Audit)" داخل الأكواد البرمجية لضمان خلو المعاملات اللحظية من الربا أو الغرر الفاحش.
3. إلى الباحثين وطلاب الدراسات العليا) خاصة في (UMS) التوسع في دراسة "فقه الخوارزميات" و"الذكاء الاصطناعي التوليدي" وتأثيرهما على كسب المال، لكونها تمثل واجهة الاجتهاد المعاصر في الاقتصاد الإسلامي.
4. إلى المستخدمين (الكاسيين عبر المنصات) : ضرورة التحقق من "مشروعية المحل" قبل الانخراط في أي نشاط ربحي، والحرص على فهم شروط الاستخدام لضمان سلامة الذمة المالية.

قائمة المراجع (References)

أولاً: مراجع أساتذة جامعة محمدية سوراكرتا: (UMS)

1. أزهر علم . (2025). التحليل الشرعي للعقود الذكية الرقمية في معاملات المنصات .مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، المجلد 9، العدد 1 *Shariah Analysis of Digital Smart Contracts in Platform-Based Transactions*. Journal of Islamic Economics and Finance, 9(1)]. https://scholar.google.com/citations?user=azhar_alam
2. إيسمان، إيسمان . (2025). الإطار القانوني والشرعي للمنصات الرقمية في إندونيسيا .أبحاث المؤتمر الدولي للإدارة الإسلامية (ICIM) ، جامعة محمدية سوراكرتا [Isman, I. (2025). *The Legal and Shariah Framework for Digital Platforms in Indonesia*. Proceeding of ICIM, UMS]. <https://publikasiilmiah.ums.ac.id>
3. عمران رشادي . (2024). آليات السوق والمنصات الرقمية: رؤية فقهية حول المنافسة العادلة .بحوث في الأعمال والإدارة الإسلامية، المجلد 12 *Market Mechanisms and Digital Platforms: A Fiqh Perspective on Fair Competition*. Research in Islamic Business and Management]. <https://journals.ums.ac.id/index.php/humanity>

4. صلاح الدين، صلاح الدين. (2024). مقاصد الشريعة في الاقتصاد الرقمي: نموذج جديد لحكومة المنصات. منشورات جامعة محمدية سوراكتا [Sholahuddin, S. (2024). *Maqasid Shariah in the Digital Economy: A New Paradigm for Platform Governance*. UMS Press]. <https://journals.ums.ac.id/index.php/ijim> ثانياً: المراجع العربية والدولية الأخرى:
5. ابن منظور، محمد. (2024). *لسان العرب* (ط. جديدة). دار صادر، بيروت.
6. ابن قدامة، موفق الدين. (2024). *المغني في فقه الإمام أحمد* (ط. العصر الرقمي). دار الحديث، القاهرة.
7. البدوي، يوسف. (2024). *المعاملات المالية المعاصرة في ظل التحول الرقمي*. مكتبة الجامعة، القاهرة.
8. التويجري، خالد. (2024). *الضوابط الشرعية للإعلان الرقمي والربح منه*. مجلة جامعة أم القرى للدراسات الإسلامية، 15(3).
9. الحسيني، فاطمة. (2025). *أمانة الخوارزميات في الوكالة الرقمية*. بحث مقدم لمؤتمر الشريعة والقانون الرقمي، دبي.
10. الزحيلي، محمد. (2024). *تجديد الفقه الاقتصادي: النوازل الرقمية نموذجاً*. دار الفكر، دمشق.
11. السلمي، عباس. (2024). *أصول الفقه والنوازل الرقمية*. دار التدمرية، الرياض.
12. الشريف، أحمد. (2024). *اقتصاد المنصات: رؤية فقهية معاصرة*. دار النفائس، بيروت.
13. العتيبي، محمد. (2024). *حوكمة المنصات الرقمية من منظور المقاصد الشرعية*. مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، 12(1).
14. القحطاني، راشد. (2024). *عقود الإذعان في المنصات الإلكترونية: دراسة تحليلية*. مجلة الحقوق الإسلامية، 18(1).
15. العلماء، حمد. (2025). *الدروبشيبينغ والتجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة*. دار المعرفة، بيروت.
16. صالح، زينب. (2024). *حقوق الملكية الفكرية في المنصات الرقمية*. دراسة مقارنة بين الفقه والقانون.
17. عبد الرحمن، طارق. (2024). *التسويق بالعمولة في الميزان الفقهي*. مجلة الاقتصاد الإسلامي، 10(2).
18. عمر، ليلي. (2025). *التجارة الإلكترونية والتبضع الحكمي في الفقه*. دار المنهج، عمان.
19. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2024). *قرار بشأن التعامل بالمنصات اللامركزية والتبضع الرقمي*. جدة. <https://iifa-aifi.org/ar/decisions..>
20. منصور، سامي. (2024). *الضوابط الفقهية لصناعة المحتوى الرقمي*. مجلة المجمع الفقهي الدولي، 22(4).
21. حماد، نزيه. (2024). *المعاملات المالية المستحدثة*. دار القلم، دمشق.

22. إبراهيم، حامد. (2025). الوساطة الرقمية وأحكام السمسرة. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة.
23. الرشيدى، مساعد. (2024). التكيف الفقهي للخدمات المصغرة عبر المنصات. دار الوفاء.
24. حسن، علي. (2024). المسؤولية التقنية في العقود الإلكترونية. مجلة التشريع الإسلامي.
25. الغامدي، سعيد. (2025). العملات الرقمية والأصول المشفرة: رؤية شرعية. مكتبة الرشد.
26. النجار، فهد. (2024). اقتصاد العمل الحر في الفقه الإسلامي. دار الجامعة.
27. الفاسي، منيرة. (2025). العدالة التوزيعية في المنصات الذكية. مؤتمر الاقتصاد الرقمي.
28. بكر، أحمد. (2024). الخوارزميات وأثرها في الرضا التعاقدى. مجلة الشريعة والقانون.
29. زيدان، عبد الكريم. (2025). قواعد الفقه الكلية وتطبيقاتها التقنية. دار الرسالة.
30. هيئة المحاسبة والمراجعة. (2024). (AAOIFI) المعايير الشرعية الرقمية. المنامة، البحرين.
31. تقارير الاقتصاد الرقمي الإسلامي. (2025). مستقبل المنصات الحلال. كوالالمبور.
32. Al-Fassi, M. (2025). Algorithmic Justice in Islamic Finance. *International Journal of Sharia and Business*, 9(2).
33. Al-Zahrani, A. (2025). *Sharia Compliance in the Gig Economy*. IJIEF, 8(1).
34. Idris, M. (2025). *Blockchain and Smart Contracts: A Fiqh Analysis*. Journal of Islamic Law and Society.
35. Khan, I. (2025). *Digital Assets and Shariah Compliance: A 2026 Perspective*. Oxford Journal of Islamic Studies.
36. Rahman, Z. (2025). *The Future of Islamic FinTech and Platform Governance*. Springer Nature.
- Alam, Azhar, Muhammad Rafli Surya Fardana, and Muhamad Al Bagir. 'Digital Anti-Riba Campaign: Netnographic Study from Xbank Indonesia Digital Community'. *Journal of Islamic Thought and Civilization* 15, no. 1 (April 2025): 224–39. <https://doi.org/10.32350/jitc.151.13>.
- Alam, Azhar, Maulidyah Indira Hasmarini, Novie Dwi Lestari, and Afiq Miftahurizqi Alhaq. 'Analysis Of The Effect F Revenue Share Of Mudharabah And Musyarakah Financing Proceeds On Return On Investment (Roi) Of An Islamic Bank: A Case Study'. *Imara: JURNAL RISET EKONOMI ISLAM* 7, no. 1 (July 2023): 54–65. <https://doi.org/10.31958/imara.v7i1.8684>.
- Alam, Azhar, Rashifahunnisa Mellinia, Ririn Ratnasari, and Imron Mawardi. 'Analysis of Halal Ecotourism Digital Campaigns in a Mosque by an Online Environmental Community'. *International Journal of Sustainable Development and Planning* 19, no. 7 (July 2024): 2651–59. <https://doi.org/10.18280/ijstdp.190721>.
- Anggranerista, Bektiana Sungsang, and Muhamad Subhi Apriantoro. 'Unveiling Public Perspectives on Domestic Violence in Indonesia: A Multi-Platform Social Media

- Analysis'. *Proceeding ISETH (International Summit on Science, Technology, and Humanity)*, 2023, 2053–60. <https://doi.org/10.23917/iseth.4623>.
- Apriantoro, Muhamad Subhi, Safina Faradilla, Amoriza Safira Aulia Putri, and Abdullah Alfikri Murtadla. 'Enhancing Public Awareness of the Prohibition of Riba Transactions: Collaborative Education Project with Al-Hidayah Study Group in Ngasem Village, Central Java'. *Ethica: International Journal of Humanities and Social Science Studies* 2, no. 1 (2024): 59–63.
- Apriantoro, Muhamad Subhi, Rashifahunnisa' Mellinia, Shafy Garneta Maheswari, and Hudaifah Hudaifah. 'Islamic Financial Research Directions During Pandemic: A Bibliometric Analysis'. *At-Taradhi: Jurnal Studi Ekonomi* 13, no. 2 (December 2022): 75–97. <https://doi.org/10.18592/at-taradhi.v13i2.7174>.
- Athief, Fauzul Hanif Noor, Lukman Hakim, Imron Rosyadi, and Azidni Rofiqo. 'Ending the Debate of Islamic Law Permissibility of Digital Wallet Through the Lens of Fiqh Adaptation'. *Manchester Journal of Transnational Islamic Law & Practice* 19, no. 3 (2023): 194–211.
- Athief, Fauzul Hanif Noor, Lukmanul Hakim, and Luthfiyyah Nurul Izzah. 'Memahami Definisi Riba Di Era Modern: Penyuluhan Bagi UMKM Industri Pakaian'. *MENARA RIAU* 18, no. 2 (November 2024): 171–80. <https://doi.org/10.24014/menara.v18i2.26051>.
- Athief, Fauzul Hanif Noor, Imron Mawardi, Khoirunufus Assholihah, Fahrudin Mukhlis, and Muhamad Subhi Apriantoro. 'Artificial Intelligence and Islamic Law in Finance: Assessing ChatGPT's Responses to Public Doubts on Riba.' *Manchester Journal of Transnational Islamic Law & Practice* 21, no. 4 (October 2025): 92.
- Febriandika, Nur Rizqi, Sausan Liski Aulia, and Azhar Alam. 'Fostering E-Commerce Loyalty Among Young Muslim Consumers: The Roles of Brand Equity, Flow, and Trust'. *Journal of System and Management Sciences* 14, no. 11 (June 2024): 344–55. <https://doi.org/10.33168/JSMS.2024.1118>.
- Hakim, Lukmanul, and Syifa Fauziah Adha. 'Waqf Contract Analysis Through The Crowdfunding Platform'. *Proceeding of International Conference on Sharia and Law* 2, no. 01 (2023): 170–86. <https://proceedings.uinsa.ac.id/index.php/ICOSLAW/article/view/1284>.
- Handari, Rachma Ayu, and Triyono Adi Saputro. 'Analysis of E-Commerce Supervision for the Protection of Spiritual Rights of Consumers'. *IECON: International Economics and Business Conference* 3, no. 1 (September 2025): 321–30. <https://doi.org/10.65246/67fvta29>.
- Lubis, Ulfi Sartika, Novita Wulandari, Iwan Wahyudi, Andika Widiyanto, Edwin Agung Wibowo, Lukmanul Hakim, Bahalwan Apriyansyah, Neni Hardiati, Anggun Yulvira Swastika, and Bunga Meyzia. 'Digital Marketing Strategies in Expanding the Market for MSME Creative Products in Indonesia—State of Art'. *Frontiers in Communication* 10 (October 2025): 01–18. <https://doi.org/10.3389/fcomm.2025.1647391>.

- Ma'ruf, Aminudin, Azhar Alam, Angrinda Anggih Umi Kulsum, and Aditya Nurrahman. 'ISLAMIC LAW ANALYSIS ON THE PRACTICE OF ONLINE RETAIL GOLD TRANSACTION'. *Jurnal Ekonomi Syariah, Akuntansi Dan Perbankan (JESKaPe)* 7, no. 1 (June 2023): 85–98. <https://doi.org/10.52490/jeskape.v7i1.943>.
- Muhammady, Kifaa Hul Banna, M. A. Dr. Muhammad Arifin Badri, and Dr. Imron Rosyadi M. Ag. 'Gharar(Spekulasi) Dan Aplikasinya Terhadap Akad Sewa Pemancingan, Akad Build Operate Transfer(B.O.T) Dan Penentuan Upah Dari Hasil Penjualan'. S2, Universitas Muhammadiyah Surakarta, 2021. <https://doi.org/10/Surat%2520Pernyataan%2520Publikasi%2520Ilmiah%2520-%2520Kifaa%2520Hul%2520Banna%2520Muhammady.pdf>.
- Saputro, Triyono Adi, and Awalia Rina Rahmawati. 'The Significance of Business Legality in The Realization of Halal Tourism Industry in Digital Era'. 24 July 2025, 158–68. https://doi.org/10.2991/978-94-6463-795-3_13.
- Shobirin, Zidni, and Triyono Adi Saputro. 'ADMINISTRATIVE CONSTRAINTS ON HALAL CERTIFICATION FOR MSMEs: A JURIDICAL STUDY OF THE HALAL PRODUCT GUARANTY LAW'. *ICOERESS* 2, no. 2 (2025). <https://icoeress.pascasarjana.uinjambi.ac.id/ojs/index.php/icoeress/article/view/151>.
- Windiastruti, Filka Catur, and Fauzul Hanif Noor Athief. 'Inacoin Cryptocurrency Analysis: An Islamic Law Perspective'. *Journal of Islamic Economic Laws* 2, no. 2 (July 2019): 152–77. <https://doi.org/10.23917/jisel.v2i2.8585>.